الأتحاد الأشتراكى العربى

اللجنة المركزية

أمانة الفلاحين

(ندوة أسلوب بناء القرية الحديثة)

الأسكان الريفى
فى إطار التخطيط الشامل

دكتور عبد الباقى إبراهيم
إستاذ كرسى تخطيط المدن
بكلية الهندسة جامعة عين شمس

الهدف من الموضوع هو توضيح الأبعاد التخطيطية التى يمكن أن تعالج فى نطاقها مشكلة الاسكان الريفى فى مصر ذلك مع تأكيد مبدأ هام من مبادىء التخطيط فى الدول النامية وهو الأعتماد أساساً على اسلوب العمل التخطيطى فى دراسة المشاكل قبل الاندفاع بأى نظريات تخطيطية مستحدثة وأهم خصائص هذا الأسلوب هو دوام الحركة بين مستويات التخطيط المختلفة حتى تحاط المشكلة موضوع الدراسة دائما بصفة الشمول .

وبالنسبة لمشكلة الاسكان الريفى فى مصر نجد انها قد تعرضت فى السنوات الاخيرة إلى كثير من الدراسات المتقطعة سواء فى أجهزة البحث العلمى أو وزارة الأسكان أو الأصلاح الزراعى أو على مستوي المؤتمرات الهندسية والعلمية ، مع ذلك لم تتبلور نتائج بعض هذه الدراسات فى صورة متكاملة كما توقف البعض الأخر بسبب عدم توفر الأستمرار والاستقرار لهذه الدراسات ولعدم وضوح الرؤيا أمام المسئولين فى ذلك الوقت ، وعلى سبيل المثال تقف بعض نماذج الأسكان الريفى بجوار معهد أبحاث البناء اليوم تنتظر عمليات التقييم والمقارنة منذ سنوات مضت .

والصفة الظاهرة للدراسات التى كانت تجرى فى حقل الأسكان الريفى أنها كانت تعالج الموضوعات بصور منفصلة ينقصها الشمول والتكامل التخطيطى سواء على المستوى المحلى أو المستوى الأقليمى أو المستوى القومى الشامل ، ففى الخط الأول تعرض المسكن الريفى إلى كثير من الدراسات–والتجارب.. سواء فى دراسات إحصائية وتحليلية لنوعيات الوحدات السكنية القائمة أو فى إقتراحات النماذج التصميمية للوحدات السكنية الجديدة كما أجريت تجارب كثيرة فى طرق البناء سواء الطوب الأخضر أو الأحمر أو بالوحدات السابقة التجهيز أو بالألياف النباتية او حتى بالفخار المحروق، وكان الهدف من كل ذلك هو إيواء الفلاح بأقل التكاليف الممكنة بغض النظر عن أى مقومات أخرى للمسكن الريفى إلى درجة أن الميزانية المخصصة للمسكن كانت تحدد مسبقاً كما فى مناطق الأصلاح الجديدة ،

أما فى المناطق القائمة فقد اتجه المسئولون إلى تطبيق مبدأ البناء بالجهود الذاتية لأستغلال الجهد الفائض لدى الفلاح فى بناء مسكنه مع مده بالمعونة الفنية والعينية وتقييم هذا المبدأ لم يتم بعد وأن كان من الظاهر أنه يعالج الحالات الفردية ولا يعالج الكيان الريفى ككل .

ونحن نعلم أن الوحدة السكنية ترتبط أساساً بطبيعة الأسرة المستفيده إقتصادياً وثقافياً وإجتماعياً وبالبيئة الطبيعية التى تعيش فيها وهذه العوامل الأربعة هى فى الواقع عوامل متغيرة كما تختلف من منطقة إلى أخرى على المستوى الأقليمى فى البلاد ، لذلك فإن بناء المسكن الريفى يجب أن ينمو مع البناء الثقافى والأجتماعى للأسرة فى ضوء الوضع الأقتصادى الذى تعمل فيه والبيئة الطبيعية التى تعيش فيها ، ومن هنا نجد أن الأسكان ليس عملية إنتاج لأعداد من الوحدات السكنية اللازمة بقدر ماهى بناء للمجتمع الريفى بصفة شاملة .

وهنا تظهر مدى الحاجة الماسة إلى التكامل فى المعالجة التخطيطية بهدف إستغلال الموارد المتاحة مادياً وإنسانياً بأعلى كفاءة ممكنة فى كل منطقة متجانسة الخصائص ونحن نعلم كذلك أن الدراسة الأقتصادية لبناء المسكن لذوى الدخل المحدود كما هو الحال فى الريف المصرى تبنى على أساس توازن القدرة المادية للأسرة مع متطلباتها المعيشية ويظهر من هذه الدراسة بعد ذلك حجم المساهمة التى تشترى بها الدولة أو الأفراد فى عمليات البناء ومن ثم تحدد الأستثمارت اللازمة ويتم تنظيم الجهاز الفنى المناسب.

وفى خطأ آخر ينفصل إنفصالاً تاماً عن الخط الأول ظهرت كثيراً من النظريات والأتجاهات فى طرق أو أسس إعادة تخطيط القرى فى مصر ومن هذه الأتجاهات ما يدعو مثلاً إلى توفير منطقة ارض خارج الرقعة المبنية ليتم تقسيمها لبناء أمتداد جديد للقرية بمعنى أن يترك الهيكل العمرانى القديم ليندثر ويقام هيكل جديد ليبقى ، وقد أثبتت التجربة عكس ذلك تماماً بسبب التنافر العضوى بين الكيانين وهناك إتجاه آخر يهدف مثلاً إلى خلخلة الرقعة المبنية بشارعين رئيسين أو أكثر ربما بحجة إيصال خدمات المرور إلى داخل القرية أو أنفتاحها على الخارج ، ولم يدرك وهذا الأتجاه فى تقديره العنصر الأنسانى أو الكيان العضوى للقرية ككائن حى ، ومع ضخامة العمل فى بناء الريف أنتهت مثل هذه الأتجاهات إلى مبدأ الأكتفاء بإصلاح البيئة كأقرب طريق يتمشى مع الأمكانيات المادية المتاحة ، وقد تمت فى هذا الأتجاه بعض التجارب الخاصة فى قرى المنوفية القريبة من القاهرة .

ومع كل هذه الأتجاهات أو غيرها نجد أن القرية المصرية كعضو حى دائماً ماكانت ترجع بكيانها الطبيعى أو العمرانى الى بيئتها الأولى حتى فى القرى الجديدة التى أقيمت فى السنوات الأخيرة وأقرب الأمثلة على ذلك تلك القرى التى أقامها الأصلاح الزراعى فى شمال الدلتا وقد كساها الطين والقش ليخفى تحته الطوب الأحمر والخرسانة المسلحة وبنفس الطبيعة التلقائية تغيرت البيئة فى القرى الجديدة للمهاجرين من النوبة إلى كوم إمبو .

وإن دل ذلك على شىء فأنما يدل على أن الهيكل العمرانى للقرية لابد وأن يساير كيانها التقافى والأجتماعى وأى تغيير فى الهيكل العمرانى للقرية لابد وأن يأتى نتيجة للتغيير فى كيانها الثقافى والأجتماعى الأمر الذى يستدعى الأخذ بسنة التطور وليس بمبدأ الطفرات وهنا لابد أن نحذر من الأندفاع السريع وراء التصنيع الشامل لمبانى القرى بحجة السرعة أو الرخص قبل إستغلال كافة الموارد والخبرات والمهارات المحلية واستثمار الجهد الأنسانى المتوفر محلياً .

وفى خط ثالث منفصل إنفصالاً تاماً عن الخطين الأولين نجد أن الريف المصرى لم يتعرض بعد إلى دراسات أقليمية تذكر وان كانت بعض الدراسات الأجتماعية المنفصلة قد تمت فى بعض الجهات ولكن لم يظهر من دراسات

التخطيط الأقليمى للريف إلا ما ظهر منها فى المناطق الزراعية المستصلحة حديثاُ حيث أستنبطت بعض الأساليب التخطيطية لتوزيع الأحجام المختلفة من القرى على مساحات الأرض المستصلحة وذلك على اساس المجالات المختلفة للخدمات المختلفة وقد طبقت هذه الأساليب على مديرية التحرير وانتقلت بعد ذلك إلى مناطق مربوط فى غرب الدلتا والصالحية فى شرقها ، وقد تمت هذه المشروعات على أساس تطبيق الزراعات التقليدية التى تتحول الأن إلى الزراعات الصناعية فى وحدات إنتاجية متكاملة .

أما بالنسبة للدراسات الأقليمية للمناطق الريفية القديمة فلم تعد أكثر من محاولات على الورق ولازلنا نجد أن المعالجة التخطيطية للقرية القديمة لاتزال تجرى منفصلة عن الأقليم وتقتصر على اطارها العمرانى القائم دون إعتبار حتى لزمامها المنزرع والأمتداد العمرانى للقرية وكذلك لا يزال يحسب فى التخطيط الجديد على اساس مواجهة الزيادة فى عدد سكان القرية ثم بتحدد الوحدات السكنية والخدمات اللازمة لهذه الزيادة ومن ثم يتحدد مسطح الأمتداد المطلوب .

وهكذا تقف القرية المصرية بين فكى الرحى من وجهة النظر الاقتصادية ، فمن المعروف أن الانتاج الزراعى للأرض فى زمام القرية لا يستطيع أن يصل بسكانها إلى المستوى المعيشى المعقول وهذا المستوى أمر له إعتباره النسبى فى كل دولة من دول العالم وهى فى ريفنا يعتبر فى الواقع حد الحياة ومع ثبوت مساحة الزمام واستمرار زيادة السكان يزداد الضغط على الموارد الزراعية ومن ناحية أخرى يستقطع الامتداد العمرانى للقرية المرتبط بزيادة السكان جزءاً من نفس مورد الانتاج فيزداد الضغط على الموارد الزراعية مرة أخرى ، هذا فى الوقت الذى ثبت فيه فى دراسة سابقة لنا أن هناك فائض ثابت من العماله فى الريف يصل إلى حوالى 4 مليون نسمة تبقى بعد إحتساب ماتستطيع خطط التنمية أن تمتصه عن الزيادة فى السكان سواء أكان ذلك فى المناطق المستصلحة أو فى الصناعة أو فى الهجرة إلى المدن ، والمدن التى تقع فى وسط الأراضى الزراعية تمتد هى الأخرى نتيجة لهذه الهجرة المستمرة عليها ولغيرها من العوامل لتستقطع بدورها نسبة أخرى من موارد الانتاج الزراعى .

وهكذا تستمر القرية المصرية بين فكى الرحى بسبب عدم التوسع الأقليمى لكل من العمران الريفى والحضرى على السواء ، وبهذا المنطلق والتدرج فى إتساع الرؤيا الشاملة من المستوى المحلى إلى المستوى الأقليمى للتخطيط تتضح الرؤيا على المستوى القومى الشامل وهو المستوى الذى يمكن أن تعالج فى إطاره المشاكل العمرانية أو الأقتصادية أو الأجتماعية التى ترفعها إليه المستويات الدنيا من التخطيط فعلى هذا المستوى القومى الشامل وبناء على التصور السابق لطبيعة مشكلة الاسكان الريفى تتأكد ضرورة الأمتداد العمرانى فى الدولة على بحار الصحارى التى تحيط بالرقعة الزراعية سواء أكان هذا الأمتداد أفقياً للزراعة أو للصناعة ، أو لغيرها من الخدمات المركزية ويؤكد هذا الاتجاه كذلك ضرورة تحديد الذاتية التخطيطية لكل من الأقاليم الزراعية أو الأقاليم الصناعية .

إذا نظرنا إلى أقليم الدلتا الذى يضم حوالى 5/3 سكان الجمهورية بهذا المفهوم نجد أن له جميع المقومات التخطيطية للأقليم الزراعى وعلى هذا الأساس يمكن تحديد نوعية مشروعات التنمية الاقتصادية والأجتماعية التى يمكن أن تقام عليه فى إطار التخطيط القومى الشامل وكذلك المشروعات التى يمكن أن تتحول منه إلى الأقاليم الصناعية خارج الرقعة الزراعية وهكذا يستدعى الأمر ضرورة إعادة توزيع السكان مع مصادر الانتاج فى الدولة تبعاً لمقومات أقاليمها التخطيطية وفى إطار التخطيط القومى الشامل ... والتخطيط القومى الشامل بهذا لا يهدف إلى مواجهة الضغط المتزايد على الرقعة الزراعية فحسب ولكن إلى مواجهة الضغط المتزايد على المدن فى نفس الوقت خاصة ما يمس كيان القاهرة الكبرى وهذا موضوع آخر يتفرع من هذه الدراسة الشاملة قد تمت دراسته من قبل .

وإذا كان من الممكن الفصل بين المقومات التخطيطية للأقاليم الزراعية والأقاليم الصناعية إلا أن التكامل الاقتصادى والأجتماعى والعمرانى لابد أن يتم بينها فى إطار التخطيط القومى الشامل فالأرتباط العمرانى بين الأقاليم يتم بشبكات الطرق العرضية عبر الدلتا إذا أعتبرنا وجود أقليمين صناعين على كل من الحافة الشرقية والحافة الغربية للأقليم ، أما الأرتباط الاجتماعى فقد يتم من خلال التحول فى العمالة من وحدات الصناعات الريفية التى تقام على مستوى الوحدات المجمعة ثم مراكز الصناعات الريفية التى تقام على مستوى المراكز والتى لا تهدف إلى زيادة الأنتاج الريفى وأستيعاب العمالة الفائقة عن الارض الزراعية ولكن إلى نقل العامل الريفى تدريجياً من بيئته الأولى إلى بيئة الصناعات الكبرى تجنباً لطفرة الأنتقال السريع بين البيئتين الأمر الذى يؤثر بالتبعية على الأسكان الحضرى من ناحية أخرى وهذا بخلاف التكامل الأقتصادى الذى يتم على مستوى الدولة من ناحية وفى ضوء العلاقات التجارية الدولية من ناحية أخرى .

أما مشروعات التنمية الأقتصادية والأجتماعية التى يمكن أن تقام فى الأقاليم الزراعية فهى تلك التى ترتبط أساساً بالأنتاج الزراعى أو بتصنيعه سواء على أساس الوحدات الأنتاجية التى تتجه إليها الدولة فى الوقت الحاضر فى مناطق الأستصلاح أو على أساس الزراعات التعاونية فى المناطق الأخرى وكلا الأتجاهين يحتاج إلى نوعية محددة من العمالة وإلى توزيع مختلف للسكان ومن ثم إلى نظام مختلف لتوزيع التجمعات الريفية ومتطلبات الأسكان فيها ، كما أن كلا الأتجاهين يتأثر بإختلاف الخصائص التخطيطية للأقاليم الزراعية الصغيرة سواء بالنسبة لطبيعة الأرض وتركيب التربة ومصادر المياه ونوعية المحاصيل المناسبة وأسلوب الزراعة ثم كثافة السكان ومقوماتهم الأقتصادية والأجتماعية وتوزيع تجمعاتهم السكنية على السطح المنزرع .

وهكذا نجد أن أعادة توزيع السكان ومن ثم التجمعات السكنية الريفية فى الأقاليم الصغيرة يرتبط أساساً بتطبيق أنسب الأساليب الزراعية بكل أقليم فى ضوء خصائصه التخطيطية وبهذا يتحدد الهدف التخطيطى على المستوى المحلى لكل من هذه التجمعات الريفية وبالتبعية تتحدد نوعية الأسكان الملائم للسكان تبعاً لأحتياجاتهم المعيشية وقدراتهم المادية ومن هنا ينتقل العمل التخطيطى إلى مستوى الوحدات السكنية وتوفيرها لملائمة الظروف الأقتصادية والأجتماعية للأسرة والظروف الطبيعية للبيئة التى تعيش فيها .

وإذا كنا قد أنتقلنا بالعمل التخطيطى من المستوى القومى إلى المستوى الأقليمى ثم إلى المستوى المحلى ثم مستوى الوحدة السكنية على النحو السابق فإن العمل التخطيطى بطبيعته لا يقف عند هذا الحد بل يتحرك مرة ثانية فى الأتجاه العكسى من مستوى الوحدة السكنية إلى المستوى المحلى ثم المستوى الأقليمى والقومى كحركة مستمرة بين المستويات المختلفة للتخطيط تتم فى نطاقها عمليات المتابعة والتقييم والتعديل ، وبمعنى أخر تتم العلاقة التوافقية بين المستويات المختلفة للتخطيط بصورة مستمرة بحيث يعطى المستوى الأدنى للتخطيط أمكانياته المتاحة للتنمية ومعاييره التخطيطة إلى المستوى الأعلى ويستمد منه فى نفس الوقت توجيهاته التخطيطة العامة حيث يدرسها بالتفصيل على مستواه ثم يعيد نتائج دراسته ومرادفات الحلول التى يتوصل إليها إلى المستوى الأعلى ليأخذ منه توجيهاته النهائية لما ينفذ منها فى نطاق حجم الأستثمارات المتاحة فى خطط التنمية وهنا يجب أن يفرق بين التخطيط كعملية شاملة ومستمرة وخطط التنمية كخطط لموازنة الأستثمارات المختلفة لقطاعات الخطة وإعداد مشروعاتها للتنفيذ للوصول إلى هدف محدد وهذه ناحية أخرى قد تتفرع بنا الى دراسة أخرى عن تنظيم أجهزة التخطيط سبق أن تمت فى هذا المجال أثناء عملى خبيراً بالأمم المتحدة.

ويهمنا أن نشير هنا ونحن نتعرض إلى موضوع الأسكان الريفى فى إطار التخطيط الشامل أنه قد ظهر من دراسة سابقة أن أسلوب العمل التخطيطى فى الدول النامية يختلف إختلافاً بيناً عن اسلوب العمل التخطيطى فى الدول المتقدمة فهو فى الحالة الأولى يتم فى المستويات المختلفة للتخطيط فى وقت واحد ويتميز بسرعة الحركة بينها كما يعتمد فى حركته على تطبيق مفهوم التخطيطات الأرشادية بحيث لاتنتظر المستويات الدنيا للتخطيط نتائج الدراسات التفصيلية للمستويات العليا كما هو الحال فى الدول المتقدمة ونحن نعلم أن التحول الأجتماعى فى المجتمعات النامية لا يتم بنفس السرعة التى يسير بها التقدم التكنولوجى الذى يرد إليها وذلك بخلاف المجتمعات المتقدمة التى يتم التحول الأجتماعى فيها طبيعياً وعضوياً مع ما يتم بها من تقدم تكنولوجى ولابد أن نشير هنا فى أن التخطيط العمرانى فى الدول النامية لا يمكن فصله علمياً أو تطبيقياً عن التخطيط الأقتصادى والأجتماعى كما هو الحال فى الدول المتقدمة بل أن التخطيط الشامل فى الدول النامية لابد وأن يشمل الجوانب الأقتصادية والأجتماعية والعمرانية على السواء وينعكس ذلك على أجهزة التخطيط فيها .

وبهذه المقدمة العلمية تتضح أمامنا الخطوط العامة لأسلوب العمل التخطيطى لمعالجة الأسكان الريفى فى مصر فى إطار التخطيط الشامل ، فالتخطيط القومى بالمفهوم السابق يعمل على تفريغ الأقاليم الزراعية من الأنشطة التى لا ترتبط أساساً بالزراعة الى الأقاليم الصناعية خارج الرقعة الزراعية التى تضم مراكز الجذب الجديدة وينحصر العمل التخطيطى بعد ذلك على المستوى الأقليمى فى المناطق الزراعية للعمل على إمكانية إستغلال الموارد المتاحة فيه مادياً وبشرياً بأعلى كفائة ممكنة .

ففى المستوى الأقليمى لتخطيط المناطق الريفية نجد أن التطور فى طرق الانتاج الزراعى قد تستدعى التركيز على التجمعات الريفية الكبيرة حيث يساعد هذا الاتجاه هى تركيز الخدمات التعاونية والأجتماعية والثقافية والصحية لتكون فى متناول أكبر عدد من السكان .

وبهذا المنطق تأخذ التجمعات الريفية الكبيرة أهميتها فى المراحل الاولى للتنمية الريفية ومن ثم لمشروعات الاسكان فيها ليس فقط للعاملين فى الزراعة ولكن ايضاً للعاملين فى قطاع الخدمات وهنا تظهر نوعية جديدة من الاحتياجات السكنية فى الريف وتأتى التجمعات الريفية الأصغر بعد ذلك فى الاهمية ومن بعدها العزب الصغيرة ، وإذا كان هناك إتجاه آخر لتطوير الزراعة يساعد على توزيع العاملين على الأرض الزراعية فى وحدات زراعية صغيرة إلا أن تطبيق هذا الأتجاه فى الدول النامية يتعارض مع أمكانياتها الأقتصادية خاصة بالنسبة لتوزيع الخدمات والمرافق ومع كل ذلك فالتخطيط الأقليمى هو وحده الذى يضع الأساليب التخطيطية التى تتناسب مع الأنماط القائمة لتوزيع التجمعات السكنية فى كل من الأقاليم الصغيرة فى الدلتا والصعيد .

وبعد تحديد الأنماط العامة لتوزيع التجمعات السكنية الريفية ينتقل اسلوب العمل فى التخطيط بعد ذلك إلى المستوى المحلى لكل من القرية الكبيرة أولاً والقرية الصغيرة ثم العزبة حيث تتحدد استعمالات الأرض فى كل منها بعد إجراء الدراسات الأقتصادية والاجتماعية اللازمة ووضع مرادفات التخطيط المحلى لكل منها والتى يناقشها بعد ذلك ويعتمدها المستوى الأعلى فى التخطيط الأقليمى .

وتخطيط القرى الكبيرة التى يبدأ فى المراحل الاولى التخطيط الشامل يختلف من أقليم صغير الى آخر فمجال خدمتها يتسع كلما إتجهنا شمالاً فى أقليم الدلتا على سبيل المثال حيث يقل حجم التجمعات السكنية الريفية ويزداد

عدد العزب كما تزداد المسافات بينهما ومن الناحية الأقتصادية نجد أن القرية فى الجنوب تتأثر بصغر الملكيات الزراعية وتفتتها وتقل هذه الظاهرة كلما إتجهنا شمالاً وفى نفس الوقت تتأثر القرى بزيادة خصوبة الارض فى الجنوب وتقل هذه الخصوبة كلما اتجهنا شمالاً ومن الناحية الأجتماعية تتأثر بنسبة أكبر عن العائلات المركبة فى الجنوب وتقل هذه النسبة كلما اتجهنا شمالاً وتنعكس هذه الظاهرة على الهيكل العمرانى للقرية حيث يتجه امتداد القرية رأسياً فى الجنوب منه فى الشمال بينما يتجه أمتداد القرى أفقياً فى الشمال اكثر منه فى الجنوب ، وعلى المستوى المحلى يرتبط تخطيط القرى مرة أخرى بنظام تجميع للوحدات السكنية الذى يختلف بدوره فى الاقاليم الصغيرة فى جنوب الدلتا مثلا عنها فى الاقاليم الشمالية أو فى الصعيد كما يرتبط نظام تجميع الوحدات السكنية بنوعية الوحدة السكنية من ناحية وطبيعة العمل والأنتاج الزراعى الذى يمارسه السكان من ناحية أخرى ، فاذا تصورنا امكانية تطبيق نظام حدائق الخضار المرتبطة بالمسكن فى الأقاليم الشمالية حتى تستطيع الوحدة السكنية أن تمتد عليها أفقياً نجد أن صعوبة تطبيق هذا النظام يزداد كلما أتجهنا جنوباً حيث تعتمد الوحدة السكنية على الامتداد الراسى ، هذا مع علمنا بأن الحاجة إلى النظام الأول واضحة فى الشمال عنها فى الجنوب كما أن قيمة الأرض الزراعية تقل فى الشمال عنها فى الجنوب وفى نفس الوقت نجد أن الامتداد الأفقى او الرأسى للوحدة السكنية سوف يرتبط إلى حد كبير بمواد البناء وطرق الانشاء التى تختلف هى الأخرى من مكان إلى آخر زد على ذلك توفر المواد المحلية أو الاقليمية لهذه المواد وأثر استعمالها على البيئة الريفية من ناحية وعلى خصوبة الأرض الزراعية و قلة الطمى من ناحية أخرى وتظهر فى نفس الوقت مشكلة تجميع أو توزيع حظائر الماشية الامر الذى يرتبط بنطام الزراعة المتبع من ناحية وبالوعى التعاونى والخدمات التعاونية المتوفرة من ناحية أخرى....وهكذا .

وللحصول على أوفق الاستعمالات للأرض والموارد المتاحة فلابد من دراسة هذه المؤثرات السابقة على مستوى الوحدة السكنية ثم على مستوى الاقليم الصغير ثم على المستوى الاقليمى والقومى وعند كل مستوى يجب ربط التخطيط الطويل الأجل ارتباطاً عضوياً بالتخطيط القصير الأجل الذى يتم فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والأجتماعية .

وإذا تصورنا أن أكثر من 90% من حالة الأسكان الريفى فى مصر تقع أدنى مستوى الانسانى للاسكان بمعنى ذلك أن الأسكان الريفى سوف يتعرض إلى عملية تغيير شاملة ترتبط بطبيعة الحال بتغيير موازى فى الكيان الأجتماعى للسكان... ولما كان هذا التغيير الشامل فى ضخامته يفوق الطاقة المادية والبشرية المتاحة فإنه يمكن تسيير العمل فى هذا التنغيير الشامل فى إتجاهين متكاملين : الأول فى إعادة التخطيط والبناء وهذا يؤثر أولاً على التجمعات الريفية الكبيرة كما أوضحنا من قبل .. والثانى فى إصلاح البيئة للتجمعات الريفية الصغيرة أما العزب المتناثرة فيمكن أن تخرج مؤقتاً عن هذا الحال خاصة فى المراحل الأولى لبناء الريف .

أما بالنسبة لعملية تخطيط وبناء القرى الكبيرة التى يبلغ عددها حوالى 1000 قرية فيمكن أن تمر فى مراحل ثلاثة تبدأ من الخارج إلى الداخل بالنسبة للقرى الدائرية وذلك بإفساح منطقة الوسط للأنشطة العامة والأسكان المرتفع ثم تحريك السكان من الداخل إلى الخارج على محاور التجمعات القائمة وهنا تتم عملية المقايضة بالأرض بعد حصر الملكيات الخاصة بالوحدات السكنية بحيث تتوازن المساحات التى تستقطع من الاراضى الزراعية بمساحات أخرى وسط القرية ويهدف هذا الأتجاه الى توجيه حياة القرية الدائرية إلى الداخل ، أما بالنسبة للقرى الطويلة التخطيط فيمكن أن

تمتد أنشطتها العامة على طول شراينها الطويلة كما يمكن تأكيد هذا الاتجاه كذلك فى توجيه الحياة إلى الداخل فى الوحدات السكنية والمبانى العامة حتى تتوائم مع البيئة الثقافية والطبقية للقرية ، وهذا موضوع آخر فى دراسة منفصلة .

أما بالنسبة لعمليات إصلاح البيئة فيمكن أن تبدأ فى التجمعات الريفية الصغيرة والكبيرة على السواء خاصة فى المراحل الاولى للعمل وذلك بهدف أحداث التغيير السريع فى البيئة الريفية ومن ثم تحريك الجماهير للمشاركة فى عملية البناء الكبيرة ، وقد تشمل عمليات إصلاح البيئة بعض العناصر مثل كبس الحطب فى قوالب سهلة التخزين بحيث لا يفقد الحطب وظيفته الثانوية فى العزل الحرارى للأسطح كما يمكن أن تشمل عناصر اخرى مثل تثبيت التربة فى الشوارع والطرقات أو عزل أكوام السباخ أو تغطية مجارى المياه المكشوفة أو توفير التجهيزات الصحية البسيطة وما إلى غير ذلك من الأعمال وفى المراحل التالية للعمل يمكن أن تتركز أعمال إصلاح البيئة اساساً فى القرى الصغيرة أو فى العزب فى الوقت الذى تدخل فيه القرى الكبيرة فى عملية إعادة البناء الشامل وفى كلا الحالتين ومع استمرار عمليات التخطيط والبناء وإصلاح البيئة يصبح مرفق البناء مرفقا اساسيا من مرافق الخدمات العامة فى القرى الكبيرة . وظيفة مرفق البناء هنا لا تقتصر فقط على إعداد وإنتاج مواد البناء أو التجهيزات المعمارية وتوزيعها على المنتفعين والأشراف على عمليات التعمير بل يمتد نشاطه فى المقام الأول إلى تدريب العمالة الزائدة محلياً على أعمال البناء كصناعة ريفية ومن ناحية أخرى يحدد التخطيط الأقليمى إرتباط هذه الصناعة بمراكز الأنتاج الكبيرة لمواد البناء أو الأجهزة المعمارية التى تقام بالنسبة لأقليم الدلتا ضمن سلسلة المراكز الصناعية على طول شرايين المياه والمواصلات على جانبى الأقليم شرقاً وغرباً وتتصل هذه المراكز عبر الدلتا بشبكة عرضية من الطرق تساعد على تخفيف العبء الكبير الذى تتحمله الشبكة المركزية التى تشع من القاهرة ومرفق البناء من ناحية أخرى لابد أن يعمل جنباً إلى جنب مع جهاز التنمية الاقتصادية والأجتماعية فى القرية وتحت قيادة واحدة.

وهكذا نجد أن المعالجة التخطيطية لعناصر المشكلة تتحرك من المستوى الادنى حتى تصل إلى المستوى الأعلى من التخطيط ثم تعود مرة أخرى إلى المستوى الأدنى فى حركة تبادلية تنبثق عنها مخططات تنفيذية تتم على كل مستوى من هذه المستويات وهذا ما نعبر عنه بأسلوب العمل التخطيطى .

والمشكلة بالنسبة لنا ليست فى قصور النظريات التخطيطة أو الوسائل التطبيقية ولكن فى الحاجة الماسة إلى أسلوب العمل التخطيطى الذى يكامل بين مختلف الجوانب وعلى جميع المستويات التخطيطة ويتحرك بها مع عامل الزمن .

وفوق كل ماتقدم لابد أن نؤكد مرة اخرى أن بناء الهيكل العمرانى للتجمعات السكنية فى الريف يرتبط إرتباطاً عضوياً بتطوير المجتمع الريفى إقتصادياً وأجتماعياً وبالتبعية فإن إعادة بناء الاسكان الريفى لابد أن يرتبط بهذا التطور وبهذا المفهوم يتحدد المدخل إلى إعادة بناء القرية المصرية كما يتحدد اسلوب العمل فى بناء الوحدات السكنية نفسها بحيث ترتبط هى كذلك إرتباطاً عضوياً بتطوير الاسر المستفيدة أقتصادياً وأجتماعياً وتتحدد تبعاً لذلك نوعية مواد البناء وطرق الأنشاء التى تتناسب مع التطور الحضارى للسكان كعملية مستمرة وعملية بناء الريف بهذا المفهوم لم تصبح عملية من عمليات التشييد بمقدار ماهى عملية من عمليات التنمية والتقدم الحضارى يؤدى فيها كل من الأقتصادى والأجتماعى والعمرانى دوره على قدم المساواة .

وعندما ينتقل العمل بعد ذلك إلى مستوى الوحدة السكنية التى تمثل الأساس الاقتصادى الفيصل فى إعادة بناء القرى يواجه المصممون تحديات كبيرة ليس فقط فى تحديد أسس التصميم التى تناسب مع كل أقليم زراعى او فى أختيار مواد البناء وطرق الأنشاء المناسبة أو فى عملية موازنة حجم الوحدة السكنية الذى يتحدد على أساس المقدرة الأيجارية والمادية بالحجم الذى يتحدد على أساس الحد الأدنى للأحتياجات المعيشية للأسرة ولكن يواجه المصممون التحدى الأكبر فى أنتاج الواحدات السكنية التى ترتبط أرتباطاً عضوياً بتطور الهيكل الاقتصادى والأجتماعى للأسرة من وضعها الحاضر إلى وضعها فى المستقبل كهدف حتمى لتطور الريف وقد يظهر هذا المفهوم أكثر وضوحاً فى المناطق المستصلحة التى تمر الأرض فيها فى مراحل الأستصلاح ثم الأستزراع ثم الاستثمار وتمر معها الوحدات السكنية فى مراحل الأيواء ثم الاستقرار ثم النمو .

وبعد معالجة موضوع الأسكان الريفى فى إطار التخطيط الشامل على النحو السابق يمكن أن ينتقل العمل بعد ذلك إلى الحيز التنفيذى أو الحيز الواقعى– على حد تعبير الذين يتعجلون الأمور والعمل التنفيذى هنا يبدأ بتحديد حجم الأعمال ونوعياتها ومواقعها وطرق تمويلها وحجم الاستثمارات المخصصة لها فى أطار خطط التنمية القومية ، ومن ناحية أخرى يمكن بناء الجهاز التنفيذى على اساس اسلوب العمل المحدد فى التخطيط والتنفيذ من ناحية وحجم الأعمال ونوعياتها ومواقعها من ناحية أخرى .

ويبقى بعد ذلك كله مشكلة من أهم المشاكل وهى استثارة المجتمع الريفى وتحريكه لمواجهة مثل هذا العمل الكبير واشتراكه الفعلى عاطفياّ ومادياً فى بناء الريف .

وكان الله فى عون الذين سيواجهون هذا التحدى الحضارى الكبير.....

والله ولى التوفيـق.....